عبد المنعم علي عيسى

اتفاق هش في درعا

اندلعت الأزمة الراهنة في أحياء درعا البلد وطريق السد والمخيم منذ ما يزيد على شهرين، ولربما أضحى من الثابت أن هذا الثالوث كان قد اتخذ شكل «جيب أمني» في اتفاق التسوية الحاصلة عام ٢٠١٨، ومن الثابت أيضاً أنه كان لا بد لذلك الجيب أن يستعيد نشاطه، جنباً إلى جنب جيوب أخرى كانت قد خرجت من قماشة تلك التسوية، انطلاقاً من حالة الاحتياج التي تفرضها عوامل عدة ذات منابع خارجية بالدرجة الأولى، ومن الممكن إيجازها راهنا بالقول إن نشاط «الجيب الجنوبي» حتمته بوادر الانفراج التي لاحت على أكثر من أفق، وكذا حدوث اختراقات إقليمية في جدارات العزلة المفروضة على دمشق، ما استدعى مغادرة الجيب لحالة الكمون واستعادته للنشاط من جديد.

خصوصية الجنوب السوري هنا تتأتى من اعتبارات عدة من أميزها حالة التماس المباشر مع الأراضي المحتلة التي تجعل من المعادلة القائمة هناك شديدة التعقيد، وكذا يشكل مدخلاً لتداخل قوى عدة في الصراع وإن كان بشكل غير مباشر، الأمر الذي كان يدخل بالتأكيد في حسابات «المتمردين» مما يمكن لحظه في جولات التفاوض الماراتونية، وكذا في طروحات «اللجنة المركزية» التي راحت تبني إستراتيجياتها بقبول «مسودة» اليوم ثم نقضها غداً في محاولة لمنع قيام الجيش بعمل عسكري واسع، وفي الآن ذاته لكسب الوقت بغية إعطاء الخارج فرصة لبلورة مواقفه لعل الجديد منها يفضي إلى تغيير جذري في المعادلة القائمة هناك، مع تسجيل نقطة مهمة هنا في هذا السياق تتمثل في ثبات الموقف الأردني الذي بقي عند مقاربته الجديدة للملف السوري التي تمظهرت بوضوح في تصريحات الملك عبد الله الثاني التي أطلقها مؤخراً، والمواقف التي عبر عنها خلال زيارتيه لكل من واشنطن وموسكو على التوالي، هذا الثبات أفقد «التمرد» ورقة كان من المستحيل تعويضها، وفي الغضون كانت أعمال العنف تتصاعد بما فيها استهداف مواقع الجيش السوري وسط المدينة، وكذا في ريفها، حيث كان الرهان على أن هذا الأخير هو الذي سيشكل المدخل لإحداث تغيير في الأول، وفي أتونها كان هناك العديد من جولات التفاوض ما بين «اللجنة المركزية» وبين ممثلين عن الحكومة السورية بوساطة روسية كانت في كثير من الأحيان تعاني عطب الرهان على المتغيرات التي يجب لمرور الزمن أن يحدثها فيرسخ اتفاق التسوية الحاصل عام ٢٠١٨، واللافت هو أن الرهان الروسي هذا لم يزل قائماً إلى الآن، مما تبينه طريقة المعالجة الروسية، رغم بروز العديد من المؤشرات التي تستوجب التخلي عنه لاعتبارات عدة أبرزها أن الأحداث الأخيرة كانت قد أظهرت، بما لا يدع مجالاً للشك، وجود اختراقات لاستخبارات خارجية في صفوف «المتمردين» ما يثبت بالضرورة صحة مقاربة دمشق للتوتر الأخير، ويضعف من مقاربة موسكو لها بالتأكيد.

أعلن مساء الثلاثاء ٣١ آب الماضي بعد سلسلة من الاجتماعات عن الخروج باتفاق مبدئي تضاربت المعلومات حول بنوده، مع وجود تقاطعات مشتركة، كان أبرزها تسليم عدد من المطلوبين لسلاحهم على أن يتم ترحيلهم إلى الشمال السوري، ورفع العلم السوري على مبنى مخفر العباسية في درعا البلد، ثم تسيير دوريات مشتركة للجيش السوري مع الشرطة العسكرية الروسية، والاتفاق، أياً تكن ملحقاته وأياً يكن التضارب في تفاصيله ما بين المصادر التي أشار بعض منها إلى أنه يشمل فقط حي درعا البلد ويبقي الوضع في طريق السد والمخيم على حالهما، يمكن القول باختصار إنه لا يلبي مطالب السيادة السورية وبسط الدولة لسلطتها على رقعة جغرافية عائدة لها، بل لربما كانت من أكثرها حساسية للاعتبارات السابقة الذكر، ومن الراجح هو أن الحكومة السورية قد عمدت للقبول به في إطار رؤيا تبدت لها في ظل الصراع الدائر منذ ما يزيد على الشهرين في الجنوب.

قبيل نحو أسبوعين من اليوم أصدرت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «سرايا المقاومة في حمص» بياناً اتهمت فيه الجيش السوري بـ«الانقلاب على التسوية في حمص» الحاصلة هي الأخرى في العام ٢٠١٨، والبيان كان قد صدر في أعقاب عمليات استهداف لجنود وضباط من الجيش السوري في ريف حمص الشمالي، وفي السياق عمدت الحكومة السورية إلى إرسال وفد يمثلها للاجتماع بوجهاء من مدينة تلبيسة بريف حمص، وهو الاجتماع الذي جرى يوم ٢٣ آب، والذي نجح في خلق حالة من السكون أو المراوحة ونزع فتيل التصعيد أقله راهناً. هنا يمكن القول إن قراءة دمشق لما كان يجري في درعا يقوم على أن التوتر الحاصل في الأخيرة كان قد فرض حالاً من التحفز في ريف حمص الشرقي، على حين من الجائز أن يكون «البناء» الجديد يهدف، من بين ما يهدف إليه، إلى إعادة المناطق السابقة الذكر، ولربما مناطق أخرى، إلى مناخات ما قبل عام ٢٠١٨ الذي شهد حصول تسويات فيها قادت نحو نوع من الاستقرار النسبي، وعليه فقد كان الذهاب إلى القبول باتفاق هش، لا يبدو أنه سيدوم طويلاً قياساً إلى عدم نزع فتيل الأزمة نهائياً وهو لا يكون إلا ببسط كامل للسيادة السورية على كامل الأحياء، في محاولة لاحتواء جنين التوتر في ريف حمص الشمالي، الذي يبدو هو الآخر ناجماً عن اختراق استخباراتي خارجي لفصائل اتخذت وضعية الكمون بانتظار استعادة نشاطها تبعاً لاحتياج من يحركها.

نحن اليوم أحوج ما نكون إلى برنامج وطني عام وشامل، يتضمن التوافق حول تعريفات مهمة لمصطلحات باتت محل خلاف بيننا، ويأخذ بالحسبان ملفات الأزمة البادئة منذ عشر سنوات بأدق تفاصيلها، ويأخذ بالحسبان أيضاً رؤيا ومصالح شرائح عدة قررت الارتهان للخارج بحكم تضرر مصالحها، حتى باتت رهينة ذلك الارتهان يحركها متى وكيف شاء، ولربما كانت هذه الآن المهمة الأولى التي ينبغي إنجازها تحضيراً لمرحلة تسبق التسوية الكبرى التي تقول تباشيرها إنها باتت على الأبواب.

على أنقاض «عزم» وبرعاية النظام التركي

خمس ميليشيات من «الجيش الوطني» تعلن اندماجاً جديداً

مجموعة من إرهابيي «الجيش الوطني» في الشمال السوري (عن الانترنت – أرشيف)

برعاية ومباركة من النظام التركي، أعلنت خمس ميليشيات مما يسمى «الجيش الوطني» الذي شكله من مرتزقته في الشمال السوري، الاندماج في ما بينها ضمن «تشكيل» واحد وبقيادة مركزية موحدة، وذلك بعد تلويح ما تسمى غرفة القيادة الموحدة «عزم» بالخيار العسكري ضد الأطراف المنسحبة منها منتصف آب الماضي.

وجاء الاندماج بعد سلسلة اجتماعات بين الميليشيات الخمس وهي: «فرقة المعتصم، فرقة الحمزة، الفرقة ٢٠، فرقة السلطان سليمان شاه، لواء صقور الشمال»، بعد أن وصلت المفاوضات بين «فرقة المعتصم» وميليشيا «الجبهة الشامية» حول العمل المشترك ضمن «عزم»، إلى طريق مسدود، نتيجة خلافات عديدة حول هيكلية العمل وهل سيكون تنسيقياً أم اندماجياً؟ وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأوضحت مصادر أن التقارب بين الميليشيات الخمس، ظهر بعد تلويح غرفة «عزم» بالخيار العسكري ضد الأطراف المنسحبة منها، حيث شهدت المنطقة تحشيداً عسكرياً ضد «فرقة الحمزة» و«لواء صقور الشمال»، لتتدخل «فرقة المعتصم» و«الفرقة ٢٠» و«فيلق الرحمن» كقوات منع احتكاك.

وقد تم الاتفاق بين الميليشيات الخمس على تنصيب المدعو معتصم عباس «قائداً» للكتلة الجديدة، والمدعو سيف بولاد نائباً له، وهو شخص معروف بعلاقات متينة مع قيادة الاحتلال التركي في الشمال.

وعقد النظام التركي في الثاني من الشهر الجاري لقاءً مع متزعمي الميليشيات الخمس من أجل مناقشة المشروع الجديد، وقد أبدى مسؤولو النظام التركي دعمهم للخطوة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وفي الـ٢٤ من الشهر الماضي، أعلنت ثلاث ميليشيات مما يسمى «الفيلق الثاني» الموالي للاحتلال التركي خروجها من «عزم» المشكّلة منذ منتصف تموز الماضي بسبب الخلاف على السلطة.

وذكر «الفيلق» حينها في بيان، أن «فرقة الحمزة» و«فرقة السلطان سليمان شاه» و«صقور الشمال»، أعلنت خروجها من «عزم» بعد عدة نقاشات حول «آلية التمثيل العادل للتشكيلات العسكرية» المنضوية في الغرفة.

وكالات

بعد أن هجّرهم.. النظام التركي يضيّق على اللاجئين السوريين

بعد أن هجرهم من مناطقهم في وطنهم بدعمه للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة والاعتداءات التي يقوم بها ضد مدنهم وقراهم واحتلاله لبعضها، بدأ النظام التركي بالتضييق على اللاجئين السوريين الموجودين على أراضيه.

وبدأت بلدية أنقرة بعملية هدم البيوت المخالفة والعشوائية التي يقطنها اللاجئون السوريون والأجانب في حي بطال غازي بمنطقة ألتنداغ، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة أمس عن موقع «تي ٢٤» الإخباري التركي الذي ذكر أن ذلك جاء بعد قرار وزارة داخلية النظام التركي الأخير القاضي بإغلاق التسجيل على بطاقة الحماية المؤقتة (كيملك) في أنقرة وإعادة اللاجئين السوريين غير المسجلين إلى المدن التي سجلوا فيها.

وبين الموقع أن وزارة الداخلية في النظام التركي بدأت بتنفيذ قراراتها التي اتخذتها بعد أحداث ألتنداغ، حيث خصصت بلديات العاصمة عدداً كبيراً من الفرق لهدم المباني المهجورة في نطاق قرارات التحول الحضري المتخذة سابقاً.

وشهد حي بطال غازي بمنطقة ألتنداغ في الـ١٢ من الشهر الماضي أعمال شغب ضد السوريين وممتلكاتهم وتوسعت لتشمل العديد من مناطق العاصمة أنقرة، وذلك عقب خلاف بين لاجئ سوري ومواطن تركي أدى إلى مقتل الأخير.

وأشار الموقع إلى أنه بعد تحديد المنازل المراد هدمها قامت فرق بلدية ألتنداغ بتحميل ممتلكات السوريين والأجانب على شاحنات لنقلها إلى مستودع بلدية العاصمة في غول تبه، وشرعت الآلات بهدم المنازل التي تم إخلاؤها وأرسل اللاجئون المقيمون فيها إلى الولايات التي قدموا منها.

وذكر أن قرارات الوزارة بدأ تنفيذها في جميع أنحاء العاصمة التركية أنقرة وتم تحديد اللاجئين السوريين الذين يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة المسجلين في محافظات أخرى وإعادتهم، على حين شرع بإجراءات اعتقال المهاجرين غير النظاميين الذين ليس لديهم أي وضع حماية والبدء بعملية ترحيلهم.

جاء ذلك، بعد عملية انتشار أمني كبيرة قامت بها شرطة النظام التركي لمحاصرة الأحياء التي يقطن فيها اللاجئون السوريون والأجانب في أنقرة، لضبط المخالفين وإعادتهم إلى الولايات التي سجلوا فيها، وترحيل من لا يملك بطاقة الحماية المؤقتة.

ومطلع الشهر الجاري، تم الإعلان عن مجموعة من القرارات الجديدة بخصوص اللاجئين في أنقرة، وعلى رأسها إيقاف منح بطاقات الحماية المؤقتة (كيملك) للاجئين في الولاية، ومطالبة جميع اللاجئين السوريين المقيمين في المدينة والحاصلين على بطاقات حماية من ولايات أخرى بالعودة إلى المدن المسجلين فيها.

بموازاة ذلك، ناقش المجلس التنفيذي لـ«حزب العدالة والتنمية» الإخواني الحاكم في اجتماع له، قرارات تتعلق باللاجئين السوريين الذين يعيشون في المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير، حسبما نقلت مواقع معارضة أمس عن صحيفة مليت» التركية.

وقالت الصحيفة: إن «المجلس ناقش قرارات تخص إعادة اللاجئين المقيمين في مدن غير التي سجلوا فيها إلى المدن التي أصدرت بطاقات الحماية لهم، إضافة إلى نقل اللاجئين الذين ليس لديهم تصريح إقامة إلى المخيمات في المنطقة الحدودية أو إلى المدن المقامة عبر الحدود»، في إشارة إلى مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المدعومة من النظام التركي في شمال سورية.

وأشارت إلى أنه برز حديث خلال الاجتماع، عن صيغة جديدة من أجل منع «رد الفعل تجاه طالبي اللجوء» كالذي اندلع في أنقرة بمنطقة ألتنداغ، كما تمت الإشارة إلى أن الشكوى الأكثر شيوعاً من المواطنين الأتراك هي ما أطلق عليه «التقوقع السوري» في المدن الكبرى والتي تحدثت عنه الدراسات الميدانية، حيث يمكن أن تتحول ردود الفعل هناك إلى «حوادث جماعية».

وأشارت الصحيفة إلى أن الحدود الإدارية للمدن الكبرى، ستغلق أمام طالبي اللجوء الجدد، تمثيلاً للقرار الذي بدأ تنفيذه في العاصمة أنقرة.

وذكرت أنه سيتم تكثيف عمليات التفتيش، وخاصة في المباني المهجورة والمناطق الحدودية، من أجل الكشف عن «المهاجرين غير الشرعيين»، كما سيتم تطبيق عقوبات على أماكن العمل التابعة للاجئين الذين يعملون من دون إذن وليس لديهم لوحة ضريبية.

وكالات

الجيش يقضي على العديد من دواعش البادية وإرهابيي «خفض التصعيد»

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

الجيش العربي السوري يستهدف بالمدفعية الثقيلة إرهابيي داعش في البادية (عن الانترنت)

قضى الجيش العربي السوري، أمس، على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، بالتزامن مع قضاء وحدات منه على العديد من الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد خلال تصديها لهم.

وبيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، خاضت اشتباكات ضارية مع خلايا من تنظيم داعش أثناء تمشيطها قطاعات بمنطقة أثريا في بادية حماة الشرقية، وفي منطقة جبل البشري ببادية دير الزور الجنوبية.

وأكد أن الوحدات المشتركة قضت على العديد من الدواعش، ودمرت عتادهم الحربي، وأصابت آخرين إصابات بالغة، ولفت إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن غارات مكثفة على خطوط إمداد الدواعش الخلفية، وعلى مواقع لهم بعمق البادية بين الرقة ودير الزور، محققاً فيها إصابات دقيقة.

وفي قطاعي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، رد الجيش على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة، واعتداءاتهم المتكررة على القرى الآمنة بسهل الغاب ونقاط عسكرية للجيش، وفق ما ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن».

وأوضح المصدر أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة مواقع للإرهابيين في قليدين بريف حماة الشمالي الغربي، وتصدى لمجموعات إرهابية على محور كنصفرة، وأوقع العديد من أفرادها بين قتيل وجريح، كما استهدف بمدفعيته الثقيلة أيضاً نقاط تمركز للإرهابيين في منطقة كنصفرة بريف إدلب الجنوبي.

ولفت المصدر إلى أن الطيران الحربي الروسي، أغار على مواقع للإرهابيين في البارة وإحسم ودير سنبل ومحيط كفريدين والشيخ سنديان وحلوز بريف إدلب.

من جانبها، أكدت مصادر إعلامية معارضة أن الطيران الحربي الروسي شن صباح أمس، ٩ غارات استهدف خلالها مواقع التنظيمات الإرهابية في بلدة البارة بريف إدلب الجنوبي، ومحيط كفريدين والشيخ سنديان بريف جسر الشغور غربي إدلب، ومحور كبانة بجبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي، كما جرى استهداف محيط نقطة قوات الاحتلال التركي في البارة.

ومن جهة ثانية، تفقد وزير الزراعة، محمد حسان قطنا، ومحافظ حماة، محمد طارق كريشاتي، أهالي قريتي جورين وناعور جورين بمنطقة الغاب اللتين تعرضتا مؤخراً لاعتداءات إرهابية بقذائف صاروخية، بهدف الاطلاع على احتياجاتهم وتأمينها.

واطلع الوزير والمحافظ على حجم الأضرار التي لحقت بمنازل المواطنين الآمنين بسبب قذائف الإرهابيين، واستمعا لمطالب الأهالي، ووجه المحافظ بتشكيل لجنة لإعادة إعمار المنازل المتهدمة على نفقة المحافظة مباشرة وتعويض المتضررين، إضافة إلى تسخير كل الإمكانات لإعادة تأهيل المتضرر منها، وفرز سيارتي إسعاف ودفاع مدني إضافيتين.

كما زار الوزير والمحافظ الجريح شعيب ريان قصيبي، الذي أصيب جراء الاعتداءات الإرهابية على ناعور جورين، وقدما واجب العزاء بطفلته الشهيدة سيرين، التي استشهدت باعتداء الإرهابيين على قريتهم بعدة قذائف صاروخية قبل أيام معدودة.

من جانب آخر، طالب مسلحون مما يسمى «الحزب الإسلامي التركستاني»، عائلات مسلحين من مدينة اللطامنة بريف حماة الشمالي بإخلاء منازل يقطنونها في بلدة كفريا شرق إدلب، بحجة أن المنازل ضمن قطاعهم، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر بين «التركستان» وعائلات المسلحين، تطور إلى قيام مسلحي «التركستان» باعتقال ٣ أشخاص من عائلات مسلحي اللطامنة.

وبعد ذلك خرجت تظاهرة ضد «التركستاني» في بلدة كفريا قوبلت بإطلاق رصاص من قبل مسلحي ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له واعتقال ٤ آخرين من المهجرين، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

إلى ذلك قصفت قوات الاحتلال التركي بالدبابة قريتي مرعناز وعلقمية في ناحية شرا التابعة لمنطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وفي سياق منفصل، سيرت قوات الاحتلال الأميركي دورية في مدينة المالكية بريف الحسكة مؤلفة من خمس مدرعات من دون أن يرافقها غطاء جوي، وتجولت في الأحياء الجنوبية الغربية للمدينة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

في غضون، ذلك شهد «مخيم الهول» بريف الحسكة الذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» مقتل لاجئ من الجنسية العراقية بعد تعرضه لإطلاق نار من مسلحين في أثناء وجوده في القسم الأول من المخيم.

وفي محافظة دير الزور، عثر سكان قرية حريزة التابعة لناحية الصبحة شرق دير الزور، على جثة شاب مجهول الهوية بالقرب من الحراقات النفطية على أطراف بادية القرية، حسبما ذكرت المواقع الالكترونية المعارضة.

وقال أحد أصحاب الحراقات في البلدة: إن الشاب مجهول الهوية ولا يحمل أوراقاً ثبوتية وعمره يقارب الـ٢٥عاماً.

وحسب شهود عيان، فإن الجثة لا تعود لشخص من البلدة ولا يوجد على جثة الشاب أي آثار تعذيب.

من جانبه، أوضح طبيب من مشفى السلام في بلدة البصيرة، أن سبب الوفاة هو الخنق لوجود آثار يدين حول الرقبة، وإن كانت الوفاة تمت منذ ما يقارب الـ٧٢ساعة.

مصادر «الوطن»: الأنباء عن موافقة «مركزية» درعا البلد على بنوده تسريبات غير موثوقة

مهلة «أخيرة» لقبول اتفاق التسوية تنتهي صباح اليوم وإلا الحل العسكري

الوطن

تجهيز حافلات لنقل المسلحين الرافضين للتسوية من درعا البلد إلى الشمال السوري (سانا – أرشيف)

أعلنت مصادر وثيقة الإطلاع في مدينة درعا أمس أنه تم من جديد منح ما تسمى اللجنة المركزية في «درعا البلد» ومسلحو الحي «مهلة أخيرة تنتهي عند العاشرة صباحاً من اليوم الإثنين»، للقبول ببنود اتفاق التسوية الذي طرحته، وإلا «سيتم تنفيذ الحل العسكري»، ووصفت أنباء ترددت عن موافقة «اللجنة» على متابعة تنفيذ كل بنود الاتفاق، بأنها «تسريبات غير موثوقة».

وأوضحت المصادر لـ«الوطن»، أنه وبعد عدم استجابة اللجنة المركزية ومسلحي «درعا البلد»، لجهود وفد وجهاء المحافظة ليل الأحد والتي تهدف إلى إقناعهم بالقبول بالاتفاق وتنفيذه، صعّد هؤلاء المسلحون من اعتداءاتهم على نقاط الجيش في محيط «درعا البلد».

وأوضحت المصادر، أن الجيش رد على تلك الاعتداءات بتوجيه ضربات لمقرات المسلحين ومنصات إطلاق القذائف التي يستخدمونها للاعتداء على الأحياء السكنية في المدينة وحواجز الجيش.

وبعد أن اعتبرت المصادر، أنه في ظل هذه المجريات يبدو أن «آخر الدواء سيكون الكي»، شددت على أن «الجيش لن يبقى مستنفراً عشر سنوات حتى يروق لهؤلاء (المسلحين) القبول بالحل السلمي» الذي طرحته الدولة، في حين قالت وكالة «سانا» في تقرير لها: «بعد تعطيل المجموعات الإرهابية المتحصنة في حي «درعا البلد» كافة الجهود والمبادرات لإنهاء سيطرتها على مصير الأهالي في الحي وجهت وحدات الجيش العاملة في درعا ضربات مركزة لمقرات الإرهابيين ومنصات إطلاق القذائف التي يستخدمونها للاعتداء على الأحياء السكنية في المدينة وحواجز الجيش.

ولفتت الوكالة إلى أن «هذا التعطيل وعرقلة التسوية من قبل الإرهابيين يأتي في أعقاب تصريحات أطلقتها السفارة الأميركية في دمشق عبر موقعها الافتراضي نهاية الأسبوع الماضي والتي شكلت على ما يبدو أمر عمليات للإرهابيين للتراجع عن تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه».

وذكرت المصادر لـ«الوطن»، أنه في غضون ذلك عاد وفد وجهاء المحافظة الذي ضم نحو ١٠٠ شخصية وطلب الاجتماع مع اللجنة الأمنية والعسكرية التي وافقت في إطار حرصها على الحل السلمي، حيث اقترح الوفد تجديد جهوده لإقناع اللجنة المركزية والمسلحين بالقبول بالاتفاق وتنفيذه.

وأشارت إلى أن وفد الوجهاء وبعد انتهاء الاجتماع مع اللجنة الأمنية والعسكرية توجه إلى «درعا البلد» واجتمع مع «اللجنة المركزية»، إلا أن الأخيرة لم تستجب لجهوده.

وأوضحت المصادر، أنه وفي ظل هذه التطورات «دخل وفد روسي على خط المفاوضات، واجتمع مع وفد الوجهاء و«اللجنة المركزية»، وأعطاهم مهلة حتى الساعة العاشرة من صباح غد (اليوم الإثنين)، إما بحل جذري يقوم على قبول بنود اتفاق التسوية الذي طرحته الدولة ومتابعة تنفيذه، وإما بحل عسكري يكون الروس شركاء فيه».

ولفتت المصادر إلى أن الوفد الروسي، «شدّد على وفد الوجهاء و«اللجنة المركزية» على أنه يريد جواباً موثقاً وليس مجرد كلام لأن اللجنة والمسلحين وافقوا أكثر من مرة على الاتفاق ومن ثم تراجعوا».

وفي ساعات المساء نقلت صفحات زرقاء محسوبة على «اللجنة المركزية» والمسلحين عما سمته «مصدر من لجان التفاوض»، أن «اللجنة المركزية» في «درعا البلد» وافقت على العودة لتطبيق اتفاق التسوية القاضي بتثبيت حواجز عسكرية داخل أحياء «درعا البلد» وتسليم الأسلحة، وإجراء تسوية أوضاع المسلحين المحليين، وخروج الرافضين للاتفاق، مشيرة إلى أن وفد من «اللجان المركزية» توجه إلى مدينة درعا لإبلاغ اللجنة الأمنية والجانب الروسي بالموافقة على بنود اتفاق «درعا البلد»، موضحاً أنه بذلك ستتم متابعة تنفيذ بنود الاتفاق صباح اليوم.

وعقبت المصادر في مدينة درعا لـ«الوطن» على تلك الأنباء بأنها «تسريبات غير موثوقة والدولة تريد شيئاً موثوقاً وصباح غد (اليوم الإثنين) يتضح كل شيء».

وسلّمت اللجنة الأمنية منتصف الشهر الماضي ما تسمى «اللجان المركزية» في المحافظة «خريطة طريق» لتسوية الأوضاع في المناطق التي ينتشر فيها «مسلحون» وتم تحديد مدة ١٥ يوماً للموافقة عليها.

وتتضمن «الخريطة» جمع كافة الأسلحة الموجودة لدى المسلحين وترحيل الرافضين لها وتسوية أوضاع الراغبين منهم، وتسليم متزعمي «المسلحين» سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى كافة المناطق التي ينتشر فيها «مسلحون» والتفتيش عن السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

وفي إطار حرصها على الحل السلمي، منحت الدولة عدة مرات اللجنة المركزية والمسلحين مهلاً للقبول باتفاق التسوية، إلا أنهم في كل مرة يعلنون موافقتهم ومن ثم ينقضونها ويعطلون تنفيذ الاتفاق.

أكد الحاجة إلى توسيع وصول المساعدات الإنسانية إليها

غريفيث لـ«المانحين»: لإبقاء سورية على رأس جدول أعمالنا

دعا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، «العاملين في المجال الإنساني والمانحين إلى إبقاء سورية على رأس جدول أعمالنا الجماعي لمنع ضياع جيل كامل»، وأكد الحاجة إلى توسيع وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية ومساعدة السوريين على تصور مستقبل لأنفسهم.

جاء ذلك في بيان أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» ونشره الموقع الرسمي للأمم المتحدة، في ختام زيارة غريفيث إلى سورية ولبنان وتركيا والتي استمرت سبعة أيام، أوضح فيه أن غريفيث عقد خلال زيارته الرسمية إلى دمشق، اجتماعات بناءة مع كبار المسؤولين والدبلوماسيين السوريين والمجتمع الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والهلال الأحمر العربي السوري، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر.

وذكر البيان، أن غريفيث، أكد خلال اجتماعاته مع وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ونائب وزير الخارجية بشار الجعفري، «الحاجة إلى توسيع وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين ومساعدة السوريين على تصور مستقبل لأنفسهم».

ولفت إلى أن زيارة غريفيث تزامنت مع أول عملية إنسانية عبر الخطوط في شمال غرب سورية منذ عام ٢٠١٧، والتي رحب بها كخطوة مهمة للوصول إلى المزيد من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الضرورية، وذلك في إشارة إلى المساعدات الغذائية الأممية التي أدخلتها منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري» في الـ٣٠ من الشهر الماضي من داخل مناطق سيطرة الحكومة السورية الشرعية إلى مناطق سيطرة الإرهابيين بريف إدلب، بهدف توزيعها على المدنيين.

ونقل البيان عن غريفيث قوله: «يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الوصول إلى الأشخاص الذين يعتمدون على مساعدتها من تركيا ومن داخل سورية».

وأوضح غريفيث، أنه «مع زيادة فرص الوصول والتمويل الموسع، يمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد لمساعدة العدد المتزايد من الأشخاص المحتاجين»، داعياً «العاملين في المجال الإنساني والمانحين إلى إبقاء سورية على رأس جدول أعمالنا الجماعي «لمنع ضياع جيل كامل».

وأشار المسؤول الأممي إلى أن ١٣,٤ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء سورية، مبيناً أن الأمم المتحدة وشركاءها تلقت حتى الآن نحو ٢٧ بالمئة من إجمالي التمويل المطلوب بموجب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ لسورية، والتي تتطلب ٤,٢ مليارات دولار.

وفي ٢٨ من الشهر الماضي زار غريفيث دمشق والتقى المقداد، وتم البحث في مختلف جوانب العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها في سورية، وفق ما ذكرت وزارة الخارجية والمغتربين في صفحتها على موقع «فيس بوك».

وعبر المقداد حينها عن تطلعه إلى التعاون بشكل إيجابي وبنّاء بين الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية، ولاسيما أن الاحتياجات الإنسانية للسوريين تتزايد نتيجة الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على سورية، والتي تترك أثراً سلبياً في تأمين الأدوية والمعدات الطبية ومختلف الخدمات الأساسية الأخرى للشعب السوري.

وكالات

اجتماع لدول «خط الغاز العربي» بمشاركة سورية في عمّان الأربعاء لحل أزمة الطاقة في لبنان

من لقاء وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ونظيرته اللبنانية زينة عكر في دمشق أول من أمس (أ ف ب)

أعلنت الأردن أنه سيعقد في عمّان بعد غد الأربعاء اجتماع رباعي لوزراء النفط والطاقة في كل من سورية ومصر ولبنان إضافة إلى الأردن.

ويبحث الاجتماع الذي دعت إليه وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي، سبل تعزيز التعاون لإيصال الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسورية، حسبما ذكرت وكالة «بترا».

وأعلنت سورية، أول من أمس، ترحيبها بطلب الجانب اللبناني المساعدة في تمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر أراضيها وأكدت استعدادها لتلبية ذلك، وذلك خلال جلسة محادثات مشتركة عقدت بين الجانبين في مبنى وزارة الخارجية والمغتربين بدمشق، وترأسها عن الجانب السوري وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، وعن الجانب اللبناني نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرة الدفاع والخارجية بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر، في حين أكد أمين عام المجلس الأعلى السوري-اللبناني نصري خوري في بيان تلاه أمام الصحفيين عقب الجلسة، أن سورية وافقت على طلب الجانب اللبناني المساعدة في تمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر الأراضي السورية، واستعدادها لتلبية ذلك.

وأوضح وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، ريمون غجر، أن الاجتماع سيبحث أيضاً المواضيع الفنية والتقنية والمالية ووضع برنامج عمل وجدول زمني وإنشاء فريق عمل تقني فني للكشف عن كل المواقع في لبنان وسورية ومصر والأردن، حسبما ذكرت وكالة «عمون».

وقال: «حتى نستطيع أن نستجر الكهرباء يجب أن تمر الكهرباء بشبكة ٤٠٠ كيلو فولت من الأردن عبر سورية إلى لبنان»، مشيراً إلى وجود أضرار وبحاجة للمسح للتأكد من حجمها.

من جانبه، بين السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي في ساعة متأخرة من ليل السبت- الأحد، أن دمشق رحبت بحصول لبنان عبر أراضيها على الغاز المصري والكهرباء من الأردن، لافتاً إلى أن التكامل بين سورية ولبنان تفرضه مصلحة البلدين ودمشق ترحب بتفعيل الاتفاقات، حسبما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «الميادين».

وقال علي: إن «الرهانات الأميركية والغربية على سقوط سورية ونجاح الإرهاب فشلت».

وفي أول تصريح أميركي عقب الزيارة الرسمية للوفد اللبناني ومباحثاته في دمشق أكدت وزارة الخارجية الأميركية دعمها للجهود المبذولة لـ«إيجاد حلول مبتكرة وشفافة ومستدامة تسهم في معالجة النقص الحاد في الطاقة والوقود في لبنان» وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

ضعف الإمبراطورية وتراجع هيمنة الدولار

يتساءل بعض المحللين هل سيفقد الدولار دوره المهيمن كعملة احتياط في ضوء انحسار القوة الجيوسياسية للولايات المتحدة وعبء الدين الأميركي الضخم وظهور عملات بديلة؟

يرى مايكل بيمبروك في كتابه الجديد بعنوان «أميركا في تراجع»، تراجع زعامة الولايات المتحدة الأميركية للعالم منذ الحرب العالمية الثانية إلى حدود جائحة كوفيد-١٩ وأنها أصبحت عاجزة أكثر من أي وقت مضى عن مواجهة القوى العالمية الصاعدة، وأبرزها الاقتصاد الصيني.

ويوضح كيف أن سياسات التكامل الاقتصادي والتجاري من الصين إلى جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط بدأت تحل محل القوة الاقتصادية العالمية الأميركية المهيمنة، وأصدر مدير الصناديق الملياردير الأميركي ستانلي دروكنميلر تحذيراً رؤيوياً مؤخراً بأن الدولار قد يتوقف عن كونه العملة الاحتياطية العالمية المهيمنة في غضون ١٥ عاماً.

تحذير دروكنميلر يأتي على خلفية تراجع طويل الأمد للدولار في وقت يتحرك العالم تدريجياً نحو نظام احتياطي من العملات المتعددة.

حتى قبل جائحة فيروس كورونا، وتأثيرها على الدولار المتمثل في الإسراف المالي وانخفاض قيمته وهناك دلائل على تراجع هيمنته، أظهر أحدث مسح أجراه صندوق النقد الدولي لاحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية أن حصة احتياطيات الدولار التي تحتفظ بها البنوك المركزية انخفضت إلى ٥٩ في المئة خلال الربع الرابع من ٢٠٢٠ وهو أدنى مستوى لها منذ ٢٥ عاماً.

المتنافسان الواقعيان للدولار هما اليورو والرنمينبي، وكلاهما يكتسبان الآن ببطء ميزة نسبية، واليورو يشكل حالياً ٢٠ في المئة من الاحتياطيات العالمية، أما بالنسبة للرنمينبي، تلتزم بكين بتحدي الدولار وتشجع استخدام الرنمينبي في المعاملات التجارية الثنائية، وتوفر مبادرة الحزام والطريق فرص تمويل جديدة للرنمينبي الرقمي.

تُعتبر الحرب النموذج في العصر الحديث الذي يُحدث تحولاً وانتقالاً في العملة المهيمنة، والحربان العالميتان الأولى والثانية كانتا وراء انهيار الإمبراطورية البريطانية والتمهيد لهيمنة الدولار، ومع الصعود الصيني، هل سيتكرر المشهد مرة أخرى؟ التاريخ يشير لوجود دورة متكررة لصعود وسقوط الإمبراطوريات المالية، ويدعم ذلك، أن تاريخ هيمنة الدولار كانت تتخلله العديد من الأزمات، ما حدا بالبعض للقول عن نهاية هيمنة الدولار قبل نصف قرن من الآن.

هذا الطرح هو ما يركز عليه آدم توز في مقالته المعنونة «صعود وسقوط الإمبراطورية المالية الأميركية» بمجلة «الشؤون الخارجية» محاولاً الإجابة عن تساؤل: هل ستستمر هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي بعد انتهاء ربط الذهب بالدولار عام ١٩٧١، انخفضت قيمة الدولار في مقابل ارتفاع عملتي اليابان وألمانيا، ومع هذا الانزلاق في قيمة الدولار تم إنشاء مجموعة الدول السبع، وبدأ العالم في البحث عن عملة أكثر موثوقية لإدارة النظام المالي العالمي.

تشكلت كتلة اليورو الأوروبية، وكان أحد أغراضها توفير بديل للدولار الأميركي، وبحلول عام ٢٠٠٧، بدأ اليورو في منافسة الدولار الأميركي في عملية إصدار سندات مقومة بالعملة الأجنبية.

وبدأ الاقتصاديون يتحدثون من جديد عن الزوال الحتمي للدولار، خاصة مع غرق أميركا في أفغانستان والعراق، والعجز الهائل في كل من الميزانية الحكومية وميزانية التجارة.

عملت الصين لربط عملتها بالدولار بسعر مقوم بأقل من قيمتها، وأصبحت بكين ترتبط بسلة من العملات الأجنبية بدلاً من الاعتماد على الدولار وحده، فقد أنشأت في عام ٢٠١٨ عقداً آجلاً للنفط على أساس اليوان، وأثبت هذا العقد في ربيع عام ٢٠٢٠ قيمته كملاذ آمن، التوقعات طويلة المدى، حتى ٢٠٥٠، تشير إلى أن حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ستكون ٢٠ بالمئة في مقابل ١٢ بالمئة إلى ١٥ بالمئة لكل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والهند.

دعا رئيس بنك الشعب (المركزي) الصيني تشو شياو تشوان قبيل انعقاد قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى في تموز الماضي، إلى إصلاح سوق العملات، باستبدال الدولار الأميركي كعملة احتياطي دولية بسلة من العملات يشرف عليها صندوق النقد الدولي.

اعتبر المحللون هذا المقترح بداية نحو مواجهة مفتوحة مع الدولار الأميركي خلال السنوات المقبلة، ويكشف نيات الصين في زحزحة الدولار الأميركي عن قمته التي يحتلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الدولار الأميركي يواجه منذ أزمة ٢٠٠٨ حالة من التراجع الحاد، مفسحا المجال أمام عملات أخرى، فقد سجل في منتصف العام الحالي أعلى نسبة تراجع له أمام اليورو منذ ثلاث سنوات، بمعدل ١٠ بالمئة، في حين سجل أعلى نسبة تراجع له أمام الين الياباني، وهذا التراجع أدى إلى فقدان الثقة به كعملة احتياطي عالمية.

وظهرت شكوك في إمكانية انهيار إمبراطورية الدولار الأميركي العالمية، وظهور عملات أقوى تشاركه مرحليا في السيادة على سوق العملات الدولي، ويتفق الخبراء على تزايد أزمة الثقة في الدولار الأميركي ورغبة العديد من الدول في أن يتم التعامل مع الدولار الأميركي بحذر.

وترافق ذلك مع تكهنات بين المستثمرين حول نهاية قادمة لعصر هيمنة الأخضر عالميا، وبشكل متدرج، ونرى من الضروري إيجاد نظام مالي عالمي جديد من خلال تعديل شروط الاقتراض التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحيث لا يصبح الدولار الأميركي هو العملة الوحيدة لإجراء التسويات النقدية.

المشهد يشير إلى ضعف الإمبراطورية المالية الأميركية وتراجع هيمنة الدولار الذي لن يستمر محتفظا بقيمته كعملة دولية وكعملة احتياطية وحيدة.

دعا لعقد «مؤتمر وطني كردي سوري» شامل ومواصلة الحوار مع الحكومة الشرعية

أوسي لـ«الوطن»: مشكلتنا الكردية حلّها في دمشق وليس في أي عاصمة أخرى

سيلفا رزوق

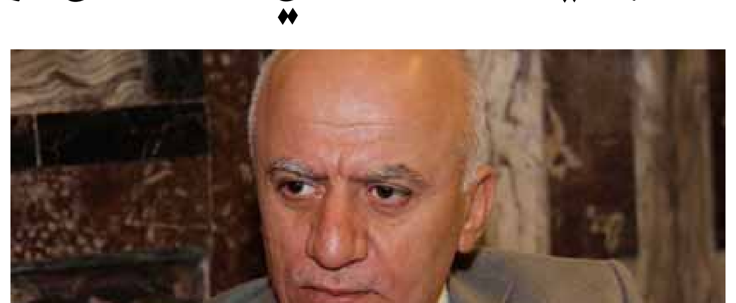

عمر أوسي (تصوير طارق السعدوني)

وصف رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين، عمر أوسي تصريحات الرئيس بشار الأسد الأخيرة أمام الحكومة الجديدة وحديثه عن ضرورة اللامركزية، إضافة إلى تصريحات وزير التربية الأخيرة لجريدة «الوطن» حول السماح بتدريس اللغة الكردية بوصفها لغة محلية يعتز بها كما يعتز بكل اللغات في سورية كاللغة الآشورية والشركسية، والتي جاءت بتوجيه وتوصية من قبل الرئيس الأسد، بأنها خطوة بالاتجاه الصحيح والتطور البالغ الأهمية، الذي سيمهد لمرحلة جديدة من التعاطي ويعيد ثقة المكون الكردي بالحكومة السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح أوسي أن المبادرة الوطنية للأكراد السوريين، طالبت خلال هذه الأزمة بإجراء إصلاحات جذرية حول الواقع الكردي في سورية بوصف القضية الكردية قضية وطنية بامتياز، معتبراً أن تطبيق قانون الإدارة المحلية والانتقال من المركزية إلى اللامركزية مهم جداً، وهو النظام السليم لإعادة إعمار سورية وحل المشاكل الموجودة في الأطراف وتحقيق التوازن بين مناطق الريف والمدن.

واعتبر أن تصريحات الرئيس الأسد حول اللامركزية وما جاء أول من أمس على لسان وزير التربية وبتوجيهات من السيد الرئيس، بخصوص اللغة الكردية تمثل المطالب التاريخية للأكراد السوريين إضافة لبعض المطالب الأخرى، على أن يتم تنفيذ هذه المطالب ضمن سيادة ووحدة الجغرافية والديموغرافية الوطنية السورية، فالمكوّن الكردي مكوّن أساسي من المجتمع السوري، والوطنيون الكرد السوريون عبّروا عن ترحيبهم بهذا الانفتاح من قبل سيد الوطن. وقال: «نحن في المبادرة الوطنية للأكراد السوريين أصدرنا بيانات رسمية مرحّبة بمثل هذه الخطوات، التي يمكن اعتبارها خطوات تاريخية ونقطة تحول بمسار وضع الأكراد السوريين».

وأشار أوسي إلى أن المشهد السياسي الكردي في سورية منقسم على نفسه، فالبعض ما زال يطالب بنظام فدرالي في المناطق التي يعيش فيها أكراد وهؤلاء هم «المجلس الوطني الكردي»، والبعض يطرحون مفهوم الأمة الديمقراطية، أما المبادرة الوطنية للأكراد السوريين فتطالب بالإقرار بالحقوق المشروعة للأكراد السوريين في إطار وحدة وسيادة سورية وهذا يعزز من التلاحم الوطني السوري ويقويه.

وناشد «الأخوة الأكراد بمختلف انتماءاتهم السياسية بألا يعوّلوا على الخارج سواء إقليمياً أم دولياً، وألا يراهنوا على المشروع الأميركي في المنطقة، فالولايات المتحدة انسحبت من أفغانستان وهي تستعد للانسحاب من المنطقة، وهي لطالما خذلت الأكراد وغير الأكراد فهي ليس لديها أصدقاء ولا حلفاء، لأنها دولة براغماتية تبحث عن مصالحها، ولن تدعم الأكراد لتحصيل حقوقهم السياسية وإنما المسؤولون الأميركيون كانوا دائماً مع الأتراك ولم يكونوا مع الأكراد، وهم يقولون إن تحالفهم مع قوات «سورية الديمقراطية – قسد» هو لمحاربة داعش فقط».

ووجه أوسي دعوة للأكراد السوريين لعقد مؤتمر وطني كردي سوري عام وشامل يضم الموالين والمعارضين الأكراد، ويتم التوصل فيه لأجندة سياسية مشتركة تتناسب مع حجم الحالة الكردية في سورية والتوجه فوراً إلى دمشق لمواصلة الحوار مع الحكومة الشرعية، وإلا فالأخطار جسيمة وتحيط بالأكراد في مناطقهم وفي مقدمتها اجتياح تركي آخر يستعد نظام أردوغان على ما يبدو لتنفيذه على مناطقهم، حيث ستقف الولايات المتحدة إلى جانب تركيا لكونها عضواً في حلف «الناتو»، وعندما تختار أميركا بين الأكراد وحليفتها تركيا فستختار تركيا.

وأضاف: «لذلك إذا لم نستعجل نحن الأكراد للملمة أوراقنا والاتفاق على أجندة وطنية سورية لحل المشكلة الكردية في سورية والذهاب إلى دمشق ومواصلة الحوار مع حكومة المركز، ستكون الورقة الكردية في سورية والقضية الكردية في مهب الرياح وممكن أن تنشأ أوضاع كارثية غير محسوبة ويتم تفريغ المنطقة من المكوّن الكردي، عبر التطهير العرقي والإبادة الجماعية الذي تمارسه تركيا بحق المكون الكردي وبقية المكونات، فعلى جميع الإخوة الأكراد تحمل مسؤولياتهم فمشكلتنا الكردية حلّها في دمشق وليس في أنقرة وواشنطن والدوحة والرياض أو أي عاصمة أخرى، لذلك علينا الاتفاق بالسرعة القصوى والتجاوب مع هذه الخطوات الإصلاحية التي أعلنتها الحكومة السورية والتي كانت جزءاً من مطالبنا التاريخية والآن تتحقق».

وشدّد أوسي على أن المحتل الأميركي يعيق التوجه للحوار مع دمشق، مطالباً الأكراد بالانسحاب من كل المعارضات الموجودة ومنها «الائتلاف» المعارض وقطع العلاقات مع الحكومة التركية والمتآمرين على سورية، وعدم تكرار الأخطاء السابقة خلال هذه الأزمة خاصة عندما قامت بعض الأحزاب الكردية بمقاطعة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لكن الوطنيين الأكراد كسروا هذه المقاطعة حيث انخرط الأكراد في دمشق وحلب والجزيرة السورية وصوّتوا في هذه الانتخابات أسوة بالمكونات الأخرى، وتمكنوا من كسر قرار المقاطعة، مضيفاً: «هذا الوطن وطننا ونحن نعيش في نهايات هذه الأزمة وأميركا ستنسحب من المنطقة ولا يمكن الرهان على مخططاتها في المنطقة».